

Distr.: General
7 July 2023
Arabic
Original: English

الجمعية
المجلس



الدورة الثامنة والعشرون

كينغستون، 10-28 تموز/يوليه 2023

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت للجمعية*

تقرير لجنة المالية وتوصياتها

البند 15 من جدول أعمال المجلس

تقرير لجنة المالية

تقرير لجنة المالية

أولا - مقدمة

- 1 - عقدت لجنة المالية، خلال الدورة الثامنة والعشرين للسلطة الدولية لقاع البحار، ستة اجتماعات رسمية بين 5 و 7 تموز/يوليه 2023. وعقدت اللجنة أيضا اجتماعات غير رسمية افتراضية عبر الإنترنت في 18 نيسان/أبريل 2023 و 14 حزيران/يونيه 2023.
- 2 - وشارك في الاجتماعات الرسمية أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم: أناستازيا فرانسيليا أكوبور، وكريستوفر هيلتون، وديديه أورتولاند، وفوجيموتو شوكو، وبنس بينينغوفن، وكاجال بهات، وكينيث وونغ، ومحمد خورشيد علم، وميدارد أينوموهيشا، وسيرغي ليتفينوف، وسولومون كوربييه، وتياغو بوجيو بادوا، وفيولا والتون. واستقال كيجون فان من اللجنة في 23 نيسان/أبريل 2023 وتم ترشيح شاوهونغ شينغ للانتخابات الفرعية من قبل الجمعية في تموز/يوليه 2023.
- 3 - وفي 5 تموز/يوليه 2023، اعتمدت اللجنة جدول أعمالها (ISBA/28/FC/1) وانتخبت محمد خورشيد علم رئيسا للجنة وكينيث وونغ نائبا له.



ثانياً - تنفيذ ميزانية الفترة المالية 2021-2022

4 - في 5 تموز/يوليه، استعرضت اللجنة تنفيذ ميزانية الفترة المالية 2021-2022، وأشارت إلى أن مجموع النفقات خلال هذه الفترة بلغ 19 261 222 دولاراً مقابل اعتمادات مرصودة في الميزانية قدرها 19 411 280 دولاراً، مما أدى إلى نقص في الإنفاق قدره 150 058 دولاراً، أو 0,77 في المائة، على مدى الفترة المالية.

ثالثاً - حالة صندوق رأس المال المتداول

5 - في 5 تموز/يوليه، أشارت اللجنة إلى أن رصيد صندوق رأس المال المتداول بلغ 717 586 دولاراً في 30 حزيران/يونيه 2023، وسيتم تحصيل مبلغ آخر قدره 32 432 دولاراً في الفترة المالية 2023-2024.

6 - وأشارت اللجنة أيضاً إلى أنه لم يجر استعراض مستوى صندوق رأس المال المتداول منذ عام 2019. وفي الوقت الراهن، لا يمثل الصندوق سوى 3 في المائة من الميزانية، في حين ينبغي أن يكون كافياً لـ 8 في المائة (حوالي واحد على اثني عشر) من الميزانية. وقررت اللجنة إدراج استعراض مستوى صندوق رأس المال المتداول في جدول أعمالها لعام 2024، في سياق النظر في ميزانية السلطة للفترة المالية 2025-2026.

رابعاً - حالة الأنصبة المقررة والمسائل ذات الصلة

7 - في 5 تموز/يوليه، أشارت اللجنة إلى أنه حتى 30 حزيران/يونيه 2023، كانت قد استلمت نسبة 89 في المائة (7 493 831 دولاراً) من الأنصبة المقررة لميزانية السلطة لعام 2023، حيث سددت 69 دولة عضواً أنصبتها بالكامل بينما سددت 13 دولة عضواً أنصبتها جزئياً⁽¹⁾. وفي التاريخ نفسه، بلغ مجموع الأنصبة غير المسددة من الدول الأعضاء عن الفترات السابقة (1998-2022) ما قدره 757 566 دولاراً. وأشارت اللجنة أيضاً مع القلق إلى أن تسع دول أعضاء لم تسدد قط أنصبتها منذ أن أصبحت أطرافاً في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

8 - وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأمين العام لتحصيل الأنصبة غير المسددة، بما في ذلك إرسال إشعارات بانتظام، وعقد اجتماعات ثنائية مع الأعضاء المعنيين، وتعميم المعلومات ذات الصلة في مناسبات مختلفة. وتشجع اللجنة الأمين العام على مواصلة جهوده، بما في ذلك زيادة الوعي بعمل السلطة بين الدول الأعضاء المتأخرة عن سداد أنصبتها، ولا سيما الدول التي لم تسدد قط أنصبتها في ميزانية السلطة.

خامساً - تقرير مراجعة حسابات السلطة الدولية لقاع البحار لعام 2022

9 - استعرضت اللجنة البيانات المالية المراجعة التي أعدتها مؤسسة إرنست ويونغ. وأشارت اللجنة إلى أن البيانات المالية، حسب رأي الجهة المراجعة للحسابات، قدمت نظرة حقيقية وأمينية عن المركز المالي للسلطة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في هذا التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولم تُبدِ الجهة المراجعة للحسابات أي ملاحظات سلبية.

(1) حتى التاريخ نفسه من عام 2022، كانت قد استلمت نسبة 87 في المائة من الأنصبة.

10 - وفي الفترة من 5 إلى 7 تموز/يوليه، نظرت اللجنة في تعيين مراجع حسابات للفترة المالية 2023-2024. وأشارت اللجنة إلى أن الأمانة دعت خمس شركات لمراجعة الحسابات معترف بها دولياً في كينغستون، وتم تلقي اقتراحين منها.

11 - وأعربت اللجنة عن تقديرها لأن الأمانة اتصلت بمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بناء على طلب اللجنة في عام 2022. وأشار إلى أن المعدل الذي قدمه مجلس مراجعي الحسابات بلغ 38 820 دولاراً سنوياً (وهو نفس المعدل لعامي 2023 و 2024) مع رسوم إضافية تتعلق بالسفر (تذاكر ذهاباً وإياباً، وبدل إقامة يومي لمراجعي الحسابات المعيّنين)، وهو ما يزيد كثيراً عن التكاليف المدرجة حالياً في الميزانية وأعلى بكثير من العطاءات الأخرى الواردة.

12 - ورأت اللجنة أن الاقتراحين المقدمين من مراجعي الحسابات الكائنين في جامايكا مؤهلان تقنياً ويستوفيان متطلبات النظام المالي للسلطة. ولدى كلتا الشركتين خبرة في مراجعة حسابات المنظمات الدولية والوكالات الحكومية. وبعد إجراء الأمانة مزيداً من التحقق من الخدمات مع المنظمات والوكالات المراجعة المشار إليها، قررت اللجنة أن توصي بتعيين شركة CalvertGordon Associates كجهة تضطلع بمراجعة الحسابات للفترة 2023-2024، بتكلفة مُسَعَّرة بمبلغ 15 000 دولار و 15 750 دولاراً على التوالي، مع ملاحظة أن نفس الشركة قامت أيضاً بمراجعة حسابات مشاريع ممولة من البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والاتحاد الأوروبي وسفارة اليابان وغيرها.

سادساً - حالة الصناديق الاستثمارية للسلطة الدولية لقاع البحار والمسائل ذات الصلة

13 - أحاطت اللجنة علماً بالمعلومات التي قدمتها الأمانة عن حالة الصناديق الاستثمارية للسلطة على النحو الوارد في الجدول أدناه.

حالة الصناديق الاستثمارية في 30 حزيران/يونيه 2023

(بدولارات الولايات المتحدة)

الرصيد	الصندوق
604 644	صندوق السلطة الدولية لقاع البحار للمشاركة
34 986	صندوق التبرعات الاستثمارية المنشأ بغرض تغطية تكاليف مشاركة أعضاء اللجنة القانونية والتقنية من البلدان النامية وأعضاء لجنة المالية من البلدان النامية في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية
548	صندوق التبرعات الاستثمارية لدعم مشاركة أعضاء مجلس السلطة الدولية لقاع البحار من الدول النامية في اجتماعات المجلس
3 528	صندوق التبرعات الاستثمارية لتوفير الأموال اللازمة ذات الصلة بعمل الممثل الخاص للأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار لشؤون المؤسسة
477 580	الصندوق الاستثماري لتقديم الدعم للسلطة الدولية لقاع البحار من مصادر خارجة عن الميزانية

14 - وأبلغت اللجنة بالتدابير التي اتخذتها الأمانة لزيادة عائد استثمار أموال السلطة، وأشارت إلى أن الأموال الفائضة استثمرت بنسبة 5 في المائة في عقود إعادة شراء قصيرة الأجل مع شركة سمسرة سوق النقد في جامايكا Jamaica Money Market Brokers. وستواصل الأمانة استثمار النقدية الزائدة أو

الفائز النقدي مع شركة Jamaica Money Market Brokers، ومن خلال اتباعها لنهج حذر وعقلية أمنية، ستستمر في رصد أسعار السوق عن كثب، مع ملاحظة أن إيرادات الفوائد تعامل كإيرادات متنوعة لأغراض الميزانية.

سابعاً - مقترح الميزانية التكميلية للفترة المالية 2023-2024

15 - نظرت اللجنة في الميزانية التكميلية المقترحة للفترة المالية 2023-2024 (ISBA/28/A/3-2024) في الاجتماع الافتراضي غير الرسمي المنعقد عبر الإنترنت في 14 حزيران/يونيه 2023، وواصلت النظر فيها في 5 تموز/يوليه. وأشارت اللجنة إلى أن الميزانية التكميلية المقترحة تتضمن مخصصات لوظيفة واحدة لمدير عام مؤقت (ف-5) ومساعد إداري، مع ما يرتبط بهما من تكاليف غير متعلقة بالوظائف. وأحاطت اللجنة علماً بتصنيف الوظيفة عند النقطة المئوية الرابعة والتسعين للرتبة ف-5، واستعرضت معلومات إضافية قدمتها الأمانة تقارن التكاليف المرتبطة بالوظائف في الرتبين ف-5 ومد-1. وبالنظر إلى النهج التطوري والطابع التدريجي لمهام المدير العام المؤقت، بما في ذلك متطلبات الإدارة الحالية، وإدراكاً منها للأثار المالية المترتبة على القرارات، وافقت اللجنة على أن تكون الوظيفة برتبة ف-5 في المرحلة الأولية، مع إمكانية إعادة تصنيفها إلى الرتبة مد-1 في المستقبل. وبعد تمحيص جميع الجوانب الأخرى للميزانية التكميلية المقترحة، طلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يزودها بمقترح منقح يرد في إضافة (ISBA/28/A/3/Add.1-ISBA/28/C/12/Add.1) قيمته 456 940 دولاراً. ويغطي الاقتراح المنقح الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى كانون الأول/ديسمبر 2024. وأشار إلى أنه إذا تعذر التعيين في الوظيفة قبل نهاية عام 2023، فإن الأنصبة المقررة على أعضاء السلطة ستُخفض تبعاً لذلك.

16 - وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات التي قدمها الأمين العام بشأن إمكانية تغطية الميزانية التكميلية المقترحة المنقحة من الموارد القائمة، مشيرة إلى أنه لا يوجد مجال لتحقيق أي وفورات أخرى في التكاليف من الصندوق الإداري العام أو الميزانية المخصصة لخدمات المؤتمرات. وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية، أشارت اللجنة إلى أن الميزانية مخصصة بالكامل لدعم البرامج والأنشطة التي وافق عليها المجلس والجمعية العامة، وأنه سيكون لأي تحويل للأموال من الميزانية البرنامجية أثر شديد على قدرة السلطة على تنفيذ برنامج عملها. وأعربت اللجنة عن ارتياحها للتقرير الذي قدمه الأمين العام ومفاده أن النفقات المتوقعة للميزانية التكميلية المقترحة لم يكن من الممكن استيعابها في إطار الميزانية الحالية للسلطة. وأشارت مع التقدير إلى إمكانية قيام الأمين العام بإعادة تخصيص 10 000 دولار من برنامج واحد للتعويض جزئياً عن التخفيض الذي أجري للميزانية التكميلية المقترحة.

17 - وقررت اللجنة أن توصي المجلس والجمعية بالموافقة على ميزانية تكميلية للفترة المالية 2023-2024، كجزء مستقل من الميزانية، بمبلغ لا يتجاوز 456 940 دولاراً، مع ملاحظة أنه، وفقاً للاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 (اتفاق عام 1994)، سيكون المدير العام المؤقت عضواً في جهاز موظفي السلطة وسيؤدي المهام المدرجة في مرفق اتفاق عام 1994. وناقشت اللجنة ضرورة إبقاء عمليات المؤسسة، بما في ذلك شؤونها المالية، منفصلة تماماً عن أموال السلطة وضرورة تجنب أي تصور بوجود تضارب في المصالح في عملياتها. وأشارت أيضاً إلى أنه يمكن، دون اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة، اعتبار المساهمات التي تقدمها الدول الأطراف إلى المؤسسة سلفاً تسترد في الوقت المناسب.

ثامنا - وضع القواعد والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالتقاسم المنصف للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من الأنشطة الممارسة في المنطقة عملا بالفقرة 7 (و) من الفرع 9 من مرفق اتفاق عام 1994

18 - تجدر الإشارة إلى أن اللجنة قررت، في الدورة السابعة والعشرين للسلطة، أن تدرج في برنامج عملها لعام 2023 موضوع التقاسم المنصف للمنافع المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من الأنشطة الممارسة في المنطقة، وطلبت إلى الأمانة أن تعد مشروع اقتراح لإنشاء صندوق لاستدامة قاع البحار.

19 - وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه بالإضافة إلى وضع صيغة للتقاسم المنصف للإيرادات المستمدة من أنشطة قاع البحار، فإن البديل المحتمل للتوزيع المالي البسيط يمكن أن ينطوي على توزيع نوعي لصافي الفوائد المالية المتأتية من استخراج المعادن الموجودة في أعماق البحار عن طريق إنشاء صندوق عالمي للاستثمار في المعارف والكفاءات المتصلة بالمنطقة. وسيشمل ذلك أيضا البحوث الأساسية والتطبيقية، وبناء القدرات، وتعزيز المنافع العامة الأخرى المتصلة بقاع البحار. ويختلف هذا الصندوق اختلافا تاما عن صندوق التعويضات البيئية الذي يجري النظر فيه في سياق مشروع الأنظمة المتعلقة بالاستغلال، والقصد منه ليس تغطية التكاليف والالتزامات التي ينبغي أن يدفعها المتعاقدون.

20 - وفي 6 تموز/يوليه 2023، ناقشت اللجنة اقتراح الأمين العام بإنشاء صندوق لاستدامة قاع البحار كبديل أو إضافة للتوزيع المباشر للفوائد النقدية (انظر ISBA/28/FC/4).

21 - ونظرت اللجنة في الأسئلة التوجيهية الواردة في الفقرة 31 من التقرير وناقشت ما إذا كان ينبغي أن يقتصر تركيز الصندوق على المحيطات أو ما إذا كان ينبغي أن يساعد أيضا في التصدي للتحديات التي تواجهها المشاعات العالمية الأخرى. وأعربت اللجنة عن رأي مفاده أنه ينبغي أن ينصب تركيز الصندوق على المحيطات.

22 - ولدى تحليل نطاق الصندوق، رأت اللجنة أنه سيكون من الصعب، في ضوء المحيط كوحدة إيكولوجية، قصره على المنطقة وأنه ينبغي إدراج أعالي البحار في نطاق الصندوق. وأعربت اللجنة أيضا عن رأي مفاده أنه ينبغي للصندوق أن يعطي الأولوية الأصلية للأنشطة التمويلية التي تبني القدرات الوطنية المتعلقة بالمسائل المتصلة بالمحيطات لأعضاء السلطة.

23 - وفيما يتعلق بالأنشطة التي ستمول في إطار الصندوق، أقرت لجنة المالية بضرورة تقييد نطاق المؤيدين للحيلولة دون مطالبة السلطة بمعالجة عدد مفرط من الطلبات. وأبدي تعليق مفاده أن الاقتراحات المقدمة من أطراف ثالثة يمكن توجيهها عن طريق الدول الأعضاء. وأوصت اللجنة لذلك بأنه يمكن للدول الأعضاء والمنظمات الدولية المختصة أن تقدم مقترحات أو أن تشارك واحدة منها على الأقل في تقديمها.

24 - وفيما يتصل بالسؤال المتعلق بالعناصر الرئيسية لوضع تعريف وافٍ للتكاليف الإضافية للصندوق يكفل زيادة استثماراته ويتجنب تأثير مزاحمة الاستثمارات العامة، وافقت لجنة المالية على أنه ينبغي النظر في الموضوع في مرحلة لاحقة.

25 - ونظرت اللجنة في النهج التطوري الذي يتعين اعتماده والذي سُسْتَحَدَمَ بموجبه الهيئات القائمة مثل لجنة المالية والأمانة في البداية لإدارة الصندوق. ويمكن لهذه الهيئات القائمة أن تعمل كمجلس إدارة، مع

اضطلاع لجنة المالية بدور مجلس الإدارة الفعلي للصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للجنة القانونية والتقنية أن تعمل كمجلس استشاري علمي، بينما يمكن للأمانة أن تضطلع بمهام المكتب التنفيذي للصندوق، إلى أن تكون هناك حاجة إلى هيكل أكثر شمولاً للحوكمة.

26 - وبغية مواصلة مناقشة الموضوع، وضعت لجنة المالية أيضاً مشروعاً مؤقتاً لأهداف الصندوق، واقترحت أن يشار إليه باسم صندوق التراث المشترك (الذي اقترح في البداية بوصفه صندوق استدامة قاع البحار). وتتص الوثيقة (انظر المرفق) على أنه مع إنشاء صندوق التراث المشترك، يمكن استخدام الفوائد المالية المستمدة من الأنشطة الممارسة في المنطقة للاستثمار في البشر وفي حفظ المنطقة وتميئتها على نحو مستدام. والأساس المنطقي وراء إنشائه هو خلق وتعهد قيمة أصيلة للأجيال القادمة. وفي هذا الصدد، سيكون هدف الصندوق هو الاستثمار في تنمية القدرات، وفي المعارف والكفاءات المتعلقة بالمحيطات بهدف تعزيز مساهمات السلطة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشددت اللجنة على أن تقريرها بشأن هذه المسألة ينبغي أن يعتبر أولياً وأنها ستواصل العمل بشأن موضوع التوزيع العادل، بغية تقديم تقرير أكثر شمولاً إلى المجلس والجمعية في الوقت المناسب.

تاسعا - توزيع المدفوعات أو المساهمات المقدمة عن طريق السلطة عملاً بالفقرة 4 من المادة 82 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

27 - في 6 تموز/يوليه، ناقشت اللجنة مسألة توزيع المدفوعات أو المساهمات المقدمة عن طريق السلطة عملاً بالفقرة (4) من المادة 82 من الاتفاقية استناداً إلى تقرير الأمين العام (ISBA/28/FC/3).

28 - ووافقت اللجنة على أن صيغة توزيع المتوسط الهندسي التي سبق وضعها من أجل التقاسم العادل للمنافع بموجب المادة 140 تتيح نقطة انطلاق مفيدة للنظر فيها. ومع ذلك، طلبت اللجنة من الأمانة إتاحة الفرصة للجنة لمواصلة مناقشة الصيغة والسبل الممكنة لتحسينها قبل اجتماعها المقبل، في عام 2024.

29 - وأعرب عن آراء مختلفة بشأن ما إذا كان ينبغي توزيع المدفوعات المقبوضة من الدول الساحلية فوراً أو تركها لتتراكم في صندوق استثماري. وفي هذا الصدد، شدد بعض الأعضاء على أن المادة 82 لا تنص على إنشاء صندوق استثمار أو أي صندوق كبديل للتوزيع المباشر. ورأت وفود أخرى أن إنشاء صندوق يوفر استحقاقات محددة الهدف وفقاً لأحكام المادة 82 هو وسيلة أكثر فعالية وكفاءة للنظر في التوزيع العادل.

30 - وفيما يتعلق بإدارة المدفوعات المسددة بموجب الفقرة (4) من المادة 82، وافقت اللجنة على أن تسترد الأمانة التكاليف الفعلية والمعقولة لإدارة استلام الأموال وتوزيعها، وينبغي ألا تعتبر جزءاً من الميزانية الإدارية للسلطة.

31 - ونظرت لجنة المالية أيضاً فيما إذا كان ينبغي للسلطة أن تسترد التكاليف الإضافية المتكبدة في الحالات التي تختار فيها الدول الساحلية تقديم مساهمات عينية. وأشارت اللجنة إلى الصعوبات العملية التي ينطوي عليها التعامل مع هذه المساهمات وانتقدت على أنه ينبغي عدم تشجيع هذه الممارسة. وأشارت إلى أن أي تكاليف إضافية تتكبدها السلطة سيتعين استردادها من المساهمات التي تم تحصيلها، مما يقلل من الفوائد المتاحة للتقاسم. ووافقت اللجنة على إبقاء مسألة التوزيع في الفقرة (4) من المادة 82 مدرجة على جدول أعمالها، بغية تجميع توصية واضحة في الوقت المناسب.

عاشرا - تمويل السلطة الدولية لقاع البحار في المستقبل

32 - أحاطت اللجنة علما باحتياجات الميزانية المتوقعة للفترة 2025-2030 على النحو المبين في تقرير الأمين العام (ISBA/28/FC/2). وأحاطت اللجنة علما أيضا بالسيناريوهات المالية التي تتوقعها الأمانة في المستقبل، بما في ذلك الزيادات التدريجية في النفقات الإدارية ونفقات الميزانية البرنامجية، وزيادة الآثار المالية المترتبة على العمل الجاري بشأن خطط الإدارة البيئية الإقليمية الحالية والمقبلة، والحاجة إلى عقد اجتماعات إضافية للجنة القانونية والتقنية والمجلس في حالة الحاجة إلى النظر في أي طلبات مقبلة للموافقة على خطط العمل للاستغلال في المنطقة، وإمكانية إنشاء لجنة التخطيط الاقتصادي، وتعيين مدير عام مؤقت للمؤسسة، وإنشاء آلية تفتيش في المستقبل. وأحاطت اللجنة علما أيضا بالآثار المترتبة على مساهمات الدول الأطراف، مشيرة إلى أهمية النهج التطوري على النحو المبين في اتفاق عام 1994.

33 - ورحبت اللجنة بالتقرير وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم هذه المعلومات عن تمويل السلطة في المستقبل كل سنتين في غير سنوات الميزانية. وشدد بعض الأعضاء أيضا على أنها عملية تخطيط قيّمة، وإن كانت خاضعة لعوامل خارجية كثيرة، بما في ذلك مسائل يناقشها المجلس.

حادي عشر - مسائل أخرى

ألف - تقرير عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للسلطة الدولية لقاع البحار

34 - في 6 تموز/يوليه نظرت اللجنة في تقرير عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة 2019-2023. وأشارت اللجنة إلى أن الجمعية التزمت، في قرارها المتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة 2019-2023 (ISBA/25/A/15 و ISBA/25/A/15/Corr.1)، بتعزيز ممارسات العمل الحالية للسلطة، وبناء على ذلك، دعت أعضاء السلطة والمراقبين، وكذلك أجهزة السلطة، إلى دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية وخطة العمل الرفيعة المستوى.

35 - وأشارت اللجنة إلى أنه، فيما يتعلق بالفترة المشمولة بالتقرير 2021-2023 أُسندت إليها بعض المسؤوليات عن تسعة إجراءات رفيعة المستوى و 10 نواتج ذات صلة، ترد في المرفق الثاني للقرار المذكور آنفا. وفي حالة واحدة، لم يُحدد أي ناتج بعينه، ولذلك فإن الإبلاغ عن ذلك يتعلق تحديداً بالإجراء الرفيع المستوى ذي الأهمية (انظر الإجراء الرفيع المستوى 7-1-2). وبناء على ذلك، فإن مجموع عدد البنود المحددة لفترة الإبلاغ هو 11 بندا.

36 - وقد حُدّدت اللجنة بوصفها الجهاز المسؤول عن واحد من هذه النواتج، والجهاز المشارك في إنجاز تسعة نواتج أخرى، والجهاز المنسق لنواتج واحد. وبغية إبراز مختلف حالات الإنجاز، ولا سيما أن بعض النواتج كانت منكرة، تم تحديد فئتين فرعيتين مختلفتين من حالة التقدم المحرز: حالة التقدم "المستمر"، التي تتعلق بالنواتج التي يُفهم أنها تتطلب اهتماما وتعديلا متواصلين، وحالة التقدم "المنجز"، التي تتعلق بالنواتج المبلغ عنها في مقابل فترة إبلاغ محددة أو إجراء محدد.

37 - وفي 15 أيار/مايو 2023، كان قد أنجز 91 في المائة (10) من الإجراءات والنواتج الرفيعة المستوى المسندة بينما كان 9 في المائة (1) لا يزال قيد التنفيذ. وقد أُنجزت جميع النواتج المسندة فيما يتعلق بالفترة المشمولة بالتقرير في إطار التوجيهين الاستراتيجيين 2 (تعزيز الإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة)

و 8 (تحسين الأداء التنظيمي للسلطة). وقامت الأمانة بتجميع تفاصيل العمل المضطلع به بشأن جميع النواتج، وهي متاحة على الموقع: <https://www.isa.org.jm/wp-content/uploads/2023/06/FC-Status-implementation-HLAP.pdf>.

باء - النصيب المقرر على رواندا (عضو جديد)

38 - في 5 تموز/يوليه، نظرت اللجنة في المعلومات التي قدمها الأمين العام فيما يتعلق بالأنصبة المقررة على رواندا، التي أصبحت عضوا في السلطة في 18 أيار/مايو 2023. وتوصي اللجنة رواندا بدفع الأنصبة المقررة بالمبلغ الوارد أدناه للميزانية الإدارية العامة للسلطة لعامي 2023 و 2024، فضلا عن السلف المقدمة إلى صندوق رأس المال المتداول. وينبغي أن تقيد هذه المساهمات كإيرادات متنوعة، وفقا للبند 1-7 من النظام المالي للسلطة.

دولة عضو جديدة	تاريخ بدء العضوية	جدول الأنصبة المقررة للأمم المتحدة (بالنسبة المئوية)		جدول الأنصبة المقررة المعدل للسلطة الدولية لقاع البحار (بالنسبة المئوية)		المساهمات في الميزانية الإدارية العامة (بدولارات الولايات المتحدة)		السلف المقدمة إلى صندوق رأس المال المتداول (بدولارات الولايات المتحدة)	
		2023	2024	2023	2024	2023	2024	2023	2024
رواندا	18 أيار/مايو 2023	0,003	0,01	518	829	1,40	2,25		
المجموع				518	829	1,40	2,25		

جيم - التكلفة المتزايدة لترجمة الوثائق الرسمية

39 - في 5 تموز/يوليه، نظرت اللجنة في تقرير عن زيادة تكلفة ترجمة الوثائق الرسمية للسلطة. وأشارت اللجنة إلى أنه بغية خفض التكاليف المرتفعة لترجمة الوثائق الرسمية للسلطة، أجرت الأمانة عملية لطرح عطاءات للحصول على خدمات الترجمة التحريرية، وتلقت مقترحات من تسع شركات، قدمت اثنتان منها خدمات الترجمة التحريرية لمنظمات حكومية دولية.

40 - وأشارت اللجنة أيضا إلى أن التكاليف المرتفعة للترجمة التحريرية، ولا سيما في السنوات الأخيرة، تتصل بمشروع الأنظمة المتعلقة بالاستغلال ومشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية المرتبطة به. وبعد اعتماد هذه الوثائق التنظيمية، ستخفض تكاليف الترجمة التحريرية إلى المستوى العادي.

41 - وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تبذل قصارى جهدها لجعل الوثائق الرسمية موجزة، وفقا للممارسة المتبعة حاليا، وأن تدخل في مفاوضات مع شركات الترجمة ذات الصلة وأن تتخذ الترتيبات المناسبة والعملية لترجمة الوثائق الرسمية للدورة التاسعة والعشرين للسلطة، بما في ذلك خيار الإبقاء على الممارسة الحالية للترجمة التي تتبعها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

ثاني عشر - توصيات لجنة المالية

42 - بناء على ما تقدم، توصي اللجنة مجلس السلطة وجمعيتها بما يلي:

(أ) الموافقة على الميزانية التكميلية للفترة المالية 2023-2024 بمبلغ لا يتجاوز 940 456 دولارا، على النحو الذي اقترحه الأمين العام في الوثيقة [ISBA/28/A/3/Add.1-ISBA/28/C/12/Add.1](#)؛

- (ب) الإذن للأمين العام، وفقاً لمقرر الجمعية المتعلق بالمسائل المالية ومسائل الميزانية (ISBA/27/A/10)، بتعديل الأنصبة المقررة لعام 2024 وفقاً لذلك؛
- (ج) مناقشة أعضاء السلطة، بمن فيهم الأعضاء الذين عليهم أنصبة متأخرة عن الفترة 1998-2022 دفع الأنصبة غير المسددة في ميزانية السلطة في أقرب وقت ممكن، لتمكين السلطة من الوفاء بولايتها بفعالية، والطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده لتحصيل تلك المتأخرات، بما في ذلك الجهود الثنائية؛
- (د) الإعراب عن تقديرها للمانحين الذين قدموا مساهمات في صندوق التبرعات الاستثمارية التابعين للسلطة، وتشجيع الأعضاء والمراقبين والمتعاقدين وأصحاب المصلحة الآخرين على المساهمة مالياً في هذين الصندوقين؛
- (هـ) أن يقررا، فيما يتعلق برواندا، التي أصبحت عضواً في السلطة في عام 2023، أن يكون معدل الأنصبة المقررة ومبالغ الاشتراكات في الصندوق الإداري العام وصندوق رأس المال المتداول على النحو الموصى به في الفقرة 38 من هذا التقرير؛
- (و) الإحاطة علماً باحتياجات الميزانية المتوقعة المرتبطة بالتنظيم المرتقب في عمل السلطة في الفترة من 2025 إلى 2030، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام، وبالحاجة إلى ضمان ما يكفي من القدرات والموارد اللازمة للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية واتفاق عام 1994؛
- (ز) تعيين مؤسسة Calvert Gordon Associates كجهة مستقلة لمراجعة حسابات السلطة للفترة المالية 2023-2024.

المرفق

أهداف صندوق التراث المشترك

1 - أجرت لجنة المالية تحليلاً لإمكانية إنشاء صندوق مشترك للتراث ليكون بديلاً أو إضافةً للتوزيع المباشر للفوائد النقدية المستمدة من الأنشطة الممارسة في المنطقة عملاً بالمادة 140 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، على النحو الذي أوصى به المجلس والجمعية. ولا يهدف الصندوق إلى بناء ثروة، مثل صندوق الثروة السيادية، بل إلى الإنفاق على مبادرات ومشاريع جديدة بالاهتمام.

2 - وبصفة عامة، فمع إنشاء صندوق التراث المشترك، يمكن استخدام الفوائد المالية المستمدة من الأنشطة الممارسة في المنطقة في الاستثمار في البشر وفي حفظ المنطقة وتميئتها على نحو مستدام. كما أن المشاورات الجارية مع المستفيدين ذوي الأولوية، مثل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، يمكن أن تولد أيضاً بعض الأفكار المفيدة. وبشكل عام، فإن الأساس المنطقي وراء إنشائه هو دفع ثمن أو تنفيذ المشاريع والمبادرات التي من شأنها خلق وتعهد قيمة أصلية للأجيال القادمة.

3 - وفي هذا الصدد، سيكون هدف الصندوق هو الاستثمار في تنمية القدرات وفي المعارف والكفاءات المتعلقة بالمحيطات بهدف تعزيز مساهمات السلطة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف 14، وهو أقل الأهداف تمويلاً.

4 - وفيما يتعلق بالارتقاء بالمعارف الداعمة للهدف 14، سيهدف الصندوق إلى ما يلي:

(أ) تمويل البحوث المتعلقة بالقيمة البيئية للمحيطات، وبصفة خاصة البحوث التي تشمل تركيزاً خاصاً على موائل الكائنات القاعية في أعماق البحار والأنواع المهاجرة الموجودة في المنطقة، وهي البحوث التي من شأنها أن تنتج معلومات جيدة لاستعراض خطط الإدارة البيئية الإقليمية ولدراسات تقييم الأثر البيئي، وهو ما ينبغي أن يستند إلى أفضل المعارف المتاحة؛

(ب) توسيع نطاق الشبكة والقدرات المتعلقة ببيانات المحيطات وعلومها، بما في ذلك دعم إنشاء الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، ودعم الاستثمارات على الصعيدين الوطني والإقليمي في مجال تعزيز البحث العلمي والبيانات البحرية؛

(ج) إنشاء وتشغيل مراكز تدريب إقليمية وفقاً للمادة 276 من الاتفاقية ووفقاً للأولويات المحددة بموجب المادة 140؛

(د) تمويل البحوث المتعلقة بأفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات لحماية البيئة البحرية؛

(هـ) المساهمة في تنفيذ خطة عمل السلطة لدعم عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة.

5 - وفيما يتعلق بتطوير الكفاءات، يمكن أن يتمثل هدف الصندوق المشترك للتراث أيضاً في استحداث أدوات للإدماج وللارتقاء بعدد كبير من المشاركين إلى أعلى مستوى من المعرفة والكفاءة، وتهيئة الظروف اللازمة للاحتفاظ بهذه الكفاءات واستخدامها محلياً. وسيهدف بشكل خاص إلى ما يلي:

- (أ) تمويل برامج التعليم والتدريب بشأن حماية البيئة البحرية، مع إيلاء اهتمام خاص للمجتمعات المحلية الضعيفة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة؛
- (ب) توفير الفرص للعلماء والفنيين المؤهلين من الدول النامية للمشاركة في برامج البحوث العلمية البحرية الدولية، بما في ذلك من خلال برامج التدريب والمساعدة الفنية والتعاون العلمي؛
- (ج) المساهمة في تصميم وتطوير وتنفيذ برامج وأنشطة مخصصة لتنمية القدرات تتماشى مع الاحتياجات ذات الأولوية التي حددتها الدول النامية الأعضاء في السلطة؛
- (د) تنمية وتعزيز القدرات المؤسسية للبلدان النامية، بما في ذلك من خلال المساعدة في وضع التشريعات الوطنية، والإمام بأمور المحيطات، ومراكز التكنولوجيا، وتوليد المعلومات والبيانات العلمية واستخدامها.
-